



# الوكالة العقارية الصناعية تقرير النشاط السنوي لسنة 2023

# المقدمة

شهدت الوكالة العقارية الصناعية سنة 2023 تحسنا ملحوظا شمل عديد المستويات حيث تمّ تسجيل:

## على المستوى التجاري:

- تفعيل و تطوير عملية استخلاص الديون
- مزيد تفعيل منظومة إسقاط الحق مما ساهم في توفير العديد من المقاسم وفرص الاستثمار للبايعين من خلال عملية البيع بالمزاد العلني .
- اتخاذ سياسة تسويقية أكثر نجاعة و تشاركية من خلال التنسيق مع كل الفاعلين على غرار الهيئة التونسية للإستثمار **TIA** و وكالة النهوض بالإستثمار الخارجي **FIPA** مع استعمال الآليات و التقنيات الحديثة و الفعالة مثل حملات **SMSING** و توجيه الإرساليات القصيرة للإعلان عن عمليات التسويق للمناطق الصناعية أو التكتيف من التغطيات الإعلامية و مواكبة مختلف التظاهرات الاقتصادية للترويج لنشاط الوكالة أو استغلال الخارطة الرقمية التفاعلية الجديدة.
- عرض كل من المنطقة الصناعية سيدي عاشور و الوسلاتية للبيع .
- تقدم في نسب الأشغال و عرض للبيع كل من المنطقة الصناعية بأم العظام ( 80%) و جملة (99%)

## على المستوى الفني:

- الترفيع في المخزون العقاري حيث تم توفير 35% من المدخرات المبرمج إقتناءها خلال الفترة 2023-2024 حيث تم اقتناء الأراضي العقارية بكل من دقة و الروماني و بن بشير و بوتفاحة 2.
- الشروع في الحصول على تمويل خارجي عبر آلية **IFE** (الإستثمار من أجل التشغيل) من البنك الألماني للتنمية **KFW** لإنجاز أشغال المنطقة الصناعية برأس المرج وذلك في إطار تنويع مصادر تمويل مشاريع الوكالة.

## على مستوى القيادة و المساندة:

سعت الوكالة العقارية الصناعية سنة 2023 إلى رقمنة مختلف الخدمات وتقريبها من المستثمر بهدف تحديث الإدارة وتطوير أساليب العمل ومن أبرز عناصر برنامج التحول الرقمي نذكر:

- إرساء المنظومة الوطنية للتصرف الإلكتروني في المراسلات علبسة

- إرساء منظومة التصرف في الوثائق و رقمنة الأرشيف التي تهدف إلى التقليل من كلفة اقتناء الورق و تحسين مردودية الخدمات والتقليل من تكاليف حفظ الأرشيف.

- إطلاق الخارطة الرقمية التفاعلية التي تمكن من التعرف على جميع المقاسم المعروضة للبيع بكافة المناطق الصناعية بطريقة تفاعلية وسلسة كما توفر المعطيات حول الأسعار والمساحة والمرافق المتوفرة والبنية التحتية المحاذية.

- إرساء المنظومة الوطنية للتصرف في المشاريع العمومية "إنجاز" التي تمكن من تقييم ومتابعة المشاريع العمومية.

- وضع منظومة لاقتناء المقاسم الصناعية عن بعد **E-industrie**

رغم ما تحقق من تطور وتحسن خلال سنة **2023** إلا أن عديد الإشكاليات و الصعوبات لا زالت قائمة مثل منظومة إبرام الصفقات التي لم تمكن الوكالة في اغلب الحالات من تنفيذ المخطط السنوي للصفقات و الاستشارات حيث كانت أغلبها غير مثمرة أو لم تشهد إقبالا مّا ساهم في تحقيق نسب إنجاز محدودة للمشاريع.

بالإضافة إلى طول الإجراءات للحصول على مختلف المصادقات الخاصة بمختلف الدراسات الفنية لازال قائما يتطلب من مزيد تضافر الجهود لمختلف المصالح و الأطراف المتداخلة في مجال الدراسات و التهيئة.

ورغم صدور المرسوم عدد **68** لسنة **2022** المتعلق بضبط الأحكام الخاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية و الخاصة فإن النصوص الترتيبية المتعلقة بالترتيب العمرانية الخاصة لم تصدر بعد، كما أن مفهوم المناطق الصناعية المندمجة ما يزال محل غموض من قبل مصالح وزارة التجهيز و الإسكان ويتطلب التنسيق و التشاور.

# تقديم عام للوكالة العقارية الصناعية

## II. تقديم للوكالة العقارية الصناعية



الاسم	الوكالة العقارية الصناعية
شكل المنشأة	منشأة عمومية
تاريخ الإحداث	14 أبريل 1973
نص الإحداث	القانون عدد 21-73 لسنة 1973 المؤرخ في 14 أبريل 1973
نصوص التنظيم	القانون عدد 37-91 لسنة 1991 المؤرخ في 08 جوان 1991 القانون عدد 09-34 لسنة 2009 المؤرخ في 14 أبريل 2009
وزارة الإشراف	وزارة الصناعة و المناجم و الطاقة
عنوان المقر الإجتماعي	9 و 13 نهج شط مريم – منبليزير – تونس بلقدير 1002
المعرف الجبائي	006177C/A/M/000
الهاتف	71 795 906
الفاكس	71 303 902
موقع الواب	<a href="http://www.afi.nat.tn">www.afi.nat.tn</a>
الصفحة الرسمية للتواصل الإجتماعي	<a href="https://www.facebook.com/afi.Tunisie">www.facebook.com/afi.Tunisie</a>

## 1. نشاط الوكالة و مهامها

نصّ الفصل 2 (جديد) من القانون عدد 34 لسنة 2009 المؤرخ في 23 جوان 2009

على أن مهام الوكالة تتمثل فيما يلي :

- أولا : إجراء الدراسات المتعلقة بتشخيص مواقع المناطق الصناعية وتهيئتها و تجهيزها لباعثي المشاريع في قطاعات الصناعات المعملية و الصناعات التقليدية و الحرف الصغرى و الخدمات و ذلك حسب ما تضبطه الأمثلة التوجيهية للتهيئة و أمثلة التهيئة العمرانية .
- ثانيا : إعداد برامج تهيئة المناطق الصناعية بالتنسيق مع الجماعات المحلية بإعتبار أهداف كل جهة و مؤهلاتها و خصوصياتها الإقتصادية بما يضمن توازن الجهات و تكاملها و ذلك في إطار مخططات التنمية .
- ثالثا : القيام بكل من العمليات العقارية و خاصة منها :
  - تكوين مدخرات عقارية صناعية .
  - تهيئة مقاسم معدة للبيع أو للكراء لباعثي المشاريع في قطاعات الصناعات المعملية و الصناعات التقليدية و الحرف الصغرى و الخدمات أو تشييد بناءات معدة للبيع أو للكراء لفائدتهم .
  - التفويت في الأراضي التي تملكها لفائدة الباعثين العقاريين أو للجماعات المحلية وفقا لكراس الشروط .
  - مقاسم مهيأة لإقامة بناءات معدة للبيع أو للكراء .

## 2. أهداف الوكالة

- مواصلة دعم النسيج الصناعى و بعث مناطق صناعية جديدة؛
- تكثيف الجهود من أجل التنمية الجهوية و خاصة بمناطق الشمال الغربى و الوسط و الجنوب الغربى؛
- تكريس مبدأ تكافؤ الفرص بين الجهات في التنمية؛
- المساهمة في خلق مواطن شغل للحدّ من نسبة البطالة؛
- إنجاز بنية تحتية ذات جودة تستجيب للمواصفات العالمية؛
- المصالحة بين التّموّ الصناعى و المحافظة على المحيط؛
- تحسين الظروف الحياتية بالمناطق الصناعية.
- مواصلة العمل على فضّ باقي الإشكاليات بعد أن تمتعت الوكالة بعدد الإجراءات إثر صدور و تفعيل الأمر الرئاسى عدد 501 لسنة 2022 بتاريخ 23 ماي 2022 و المرسوم عدد 68 لسنة 2022 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 .
- رقمنة الإدارة،
- الانفتاح على الأسواق العالمية و مواصلة العمل على إحداث الشركة الدولية العقارية لتونس (SOFIT) لتصدير الخبرات و الخدمات الوطنية في مجال البعث العقارى الصناعى.

# المخطط الاستراتيجي لدفع الاستثمار

## IV. المخطط الاستراتيجي لدفع الاستثمار

تساهم استراتيجية الوكالة العقارية الصناعية في دفع عجلة الاستثمار و النهوض بالقطاع الصناعي ، حيث تتمحور أساسا حول :

- تحديث وتطوير البنية التحتية الصناعية على المستويين الوطني والإقليمي .
- تعزيز الاستدامة البيئية والاقتصادية عبر تحسين الظروف الحياتية بالمناطق الصناعية.
- التشجيع على الابتكار والتجديد من خلال خلق بيئة ملائمة للبحث والتطوير .

و تركز هذه الاستراتيجية على بعث مناطق صناعية جديدة تستجيب إلى المواصفات الدولية لاستقطاب مستثمرين تونسيين و اجانب ، كما يعزز رقمنة الوكالة و تطوير النظام المعلوماتي و الرفع من نجاعته و تحسين قدرته على مواكبة التطورات و حجم العمل من خلال تفعيل التبادل الرقمي و رقمنة الارشيف و تحسين البنية التحتية الرقمية.

كما تسعى الوكالة الى تحسين أساليب و ظروف العمل من خلال تطوير كفاءة الموارد البشرية و مهاراتهم لخلق بيئة عمل أكثر احترافية و تحسين جودة الخدمات التي تقدمها مصالح الوكالة.

كما تلتزم الوكالة بدورها في تعزيز المسؤولية المجتمعية من خلال مبادرات بيئية هادفة، حيث قامت بغرس 2771 شجرة بالمناطق الصناعية و تهدف هذه المبادرة الى تقليل الانبعاثات الكربونية، مما يساهم في خلق بيئة أكثر استدامة و صحية للعاملين بتلك المناطق.

و في إطار مخطط دفع الإستثمار، سعت الوكالة إلى تصدير خبراتها و خدماتها الوطنية في مجال تهيئة المناطق الصناعية خارج الوطن و تعزيز الحضور التونسي بالأسواق الدولية و الإنفتاح على الأسواق العالمية من خلال إحداث الشركة الدولية العقارية لتونس (SOFIT)